دور الدبلوماسية العراقية في حل مشكلات الحدود العراقية – الكويتية بعد العام 2011

The role of Iraqi diplomacy in solving Iraqi–Kuwaiti border problems after 2011

أ.م.فوزية خذا كرم أ.م.د. عبير سهام مهدي أ.د. عمار حميد ياسين

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

ammar.hameed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعد العلاقات العراقية– الكويتية إشكالية معقدة في مجال العلاقات العربية– العربية، إذ تمتاز بخصوصيتها المحددة لما تتضمنه من توترات منذ قيام هذه العلاقات إلى وقت قريب نسبياً، فضلا عن إن هناك عوامل عدة تحول دون تحقيق الطموح المتبادل في مجال تطوير العلاقات الثنائية، وهذه العوامل تتبلور في أطار متغيرات داخلية وأخرى خارجية أكثر حدة وتأثيراً، ولعل إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية سواء أكانت برية أو بحرية والقضايا ذات العلاقة بالموانئ العراقية– الكويتية ومقترباتها الجيوبوليتكية ومدى تأثيرها على انساق السلوك السياسي الخارجي في علاقات الجانبين، لاسيما ميناء مبارك الذي شرعت الكويت في إنشائه في نيسان العام 2011 إي بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير، تعد بحد ذاتها من العوائق الرئيسة التي تحول دون وصول العلاقات الثنائية إلى مستويات الاستقرار النسبية البعيدة عن حالة الشد والجذب السلبي التي أثرت على أنساقها التفاعلية لمرحلة ما بعد العام 1990، وهنا يبرز الدور الأساس للدبلوماسية بوصفها إحدى الأدوات التنفيذية لمخرجات السياسة الخارجية وكيفية توظيفها بشكل بناء وفاعل لتعزيز مجالات التعاون الايجابي مابين البلدين، لاسيما فيما يتعلق بحل إشكالية الحدود البرية والبحرية مابين الجانبين بما يفضي إلى بلورة سلوك سياسي خارجي تعاوني في أطار البيئة الإقليمية المعقدة بتفاعلاتها الفرعية والأساسية؛ نظرا لخصوصية توجهات القوى الإقليمية والدولية حيالها.

الكلمات المفتاحية: (الدبلوماسية،مشكلات الحدود، ،السلوك السياسي الخارجي، العلاقات العراقية– الكويتية، القرار 833).

Abstract:

Iraqi–Kuwaiti relations are a complex problem in the field of Arab–Arab relations, as they are characterized by their specific specificity due to the tensions they contain since the establishment of these relations until relatively recently. In addition, there are several factors that prevent the achievement of mutual ambition in the field of developing bilateral relations, and these factors It crystallizes within the framework of internal and external variables that are more severe and influential, and perhaps the problem of demarcating the Iraqi–Kuwaiti borders, whether land or sea, and the issues related to the Iraqi–Kuwaiti ports and their geopolitical approaches and the extent of their impact on the consistency of external political behavior in the relations of the two sides, especially Mubarak Port, which Kuwait has begun to establish. In April 2011 That is, a year after Iraq laid the foundation stone for the Grand Al–Faw Port Project, it is in itself one of the main obstacles that prevent bilateral relations from reaching relative levels of stability far from the state of negative push and pull that affected their interactive patterns for the post–1990 period, and here the role is highlighted. The basis for diplomacy as one of the implementation tools for foreign policy outcomes and how to employ it constructively and effectively to enhance areas of positive cooperation between the two countries, especially with

regard to resolving the problem of the land and sea borders between the two sides, leading to the crystallization of cooperative foreign political behavior within the framework of the complex regional environment with its subsidiary and basic interactions; Due to the specific orientations of regional and international powers towards it.

Keywords: (diplomacy, borders problems, foreign political behavior, Iraqi–Kuwaiti relations, Resolution 833).

المقدمة:

اهمية البحث: تعد العلاقات العراقية– الكويتية إشكالية معقدة في مجال العلاقات العربية– العربية، إذ تمتاز بخصوصيتها المحددة لما تتضمنه من توترات منذ قيام هذه العلاقات إلى وقت قريب نسبياً، فضلا عن إن هناك عوامل عدة تحول دون تحقيق الطموح المتبادل في مجال تطوير العلاقات الثنائية، وهذه العوامل تتبلور في أطار متغيرات داخلية وأخرى خارجية أكثر حدة وتأثيراً، ولعل إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية سواء أكانت برية أو بحرية والقضايا ذات العلاقة بالموانئ العراقية– الكويتية ومقترباتها الجيوبوليتكية ومدى تأثيرها على انساق السلوك السياسي الخارجي في علاقات الجانبين، لاسيما ميناء مبارك الذي شرعت الكويت في إنشائه في نيسان العام 2011 إي بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير، تعد بحد ذاتها من العوائق الرئيسة التي تحول دون وصول العلاقات الثنائية إلى مستويات الاستقرار النسبية البعيدة عن حالة الشد والجذب السلبي التي أثرت على أنساقها التفاعلية لمرحلة ما بعد العام 1990، وهنا يبرز الدور الأساس للدبلوماسية بوصفها إحدى الأدوات التنفيذية لمخرجات السياسة الخارجية وكيفية توظيفها بشكل بناء وفاعل لتعزيز مجالات التعاون الايجابي مابين البلدين، لاسيما فيما يتعلق بحل إشكالية الحدود البرية والبحرية مابين الجانبين بما يفضي إلى بلورة سلوك سياسي خارجي تعاوني في أطار البيئة الإقليمية المعقدة بتفاعلاتها الفرعية والأساسية؛ نظرا لخصوصية توجهات القوى الإقليمية والدولية حيالها.

على الرغم من الجذور التاريخية للصراع والتوتر في أبعاد العلاقات العراقية – الكويتية وتفاقم مشكلات الحدود وأزمة ميناء مبارك وقضايا أخرى ذات صلة إلا إن هناك في واقع الحال قواسم مشتركة ورؤى مستقبلية لحل الإشكاليات التي تم ذكرها والتي تؤثر في نسقية العلاقات الثنائية من خلال الاعتماد على مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات المشتركة من اجل الحفاظ على استقرار البلدين اللذين يحكمها سياسة الحيز الجيوبوليتكي المشترك، لذا نعتقد بأن الحوار الدبلوماسي المباشر والابتعاد عن الحملات الإعلامية والتصريحات السياسية والبرلمانية غير المسؤولة فيما بين الجانبين سوف يسهم إلى حد كبير في التوصل إلى حلول ومعالجات للمشكلات القائمة بينهما ولاسيما مشكلة الحدود والامتدادات الجيوبوليتكية للموانئ العراقية والكويتية وانعكاساتها على واقع العلاقات المشتركة لمرحلة ما بعد العام 2011

وعليه تم تفعيل عمل لجان العلاقات العراقية– الكويتية ومنها جمعية الصداقة الكويتية – العراقية التي تم إنشائها في عام 2004 والتي أسهمت في تحسين الروابط ومستويات العلاقات الثنائية، وهناك أيضا مجلس العلاقات العراقية– الكويتية الذي عقد دورته الاولى في 2011/3/8 في الكويت ويعمل لمدة خمسة سنوات وهدفه تشجيع المستثمرين الكويتيين للعمل في العراق والبحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة في العراق منذ العام 1990 ومحاولة جذب الاستثمار الكويتي للعراق وحل المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية فيما بينهما.

<u>مشكلة البحث</u>: إن المشكلة البحثية تتمحور حول طبيعة العلاقة مابين متغيرات البحث الرئيسة والثانوية إي إمكانية توظيف الدبلوماسية لحل مشكلة الحدود العراقية الكويتية وفق منطق السلوك الدبلوماسي والحوار المباشر ما بينهما لذلك تبرز لنا علاقة طرية مفادها: كلما تصاعدت إمكانية توظيف الدبلوماسية بشكل فاعل ومؤثر سوف تؤدي إلى إيجاد حلول وبدائل مناسبة لتسوية مشكلات الحدود العراقية– الكويتية دون اللجوء إلى توظيف وسائل القوة الصلبة والتي سوف تكون انعكاساتها سلبية على واقع العلاقات الثنائية في المستقبل المنظور. ومن هنا تبرز مجموعة من التساؤلات:

1– ماهي طبيعة ممكنات العمل الدبلوماسي ودوره في أخراج العراق من الفصل السابع وانعكاساتها على حل المشكلات الحدودية العراقية– الكويتية بعد العام 2011؟

2– ماهي المحددات المؤثرة في العلاقات العراقية– الكويتية بعد 2003؟

3– ماهي إشكالية الملفات والقضايا الخلافية في انساق العلاقات العراقية– الكويتية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها: إن توظيف الدور التكاملي للدبلوماسية في حل مشكلات الحدود العراقية– الكويتية سوف يكون لها أثرا واضحا على صياغة انساق السلوك السياسي الخارجي العراقي– الكويتي في تعزيز أطر العلاقات الثنائية لمرحلة ما بعد العام 2011

هيكلية البحث: لقد ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: ممكنات العمل الدبلوماسي ودوره في أخراج العراق من الفصل السابع وانعكاساتها على حل المشكلات الحدودية العراقية– الكويتية بعد العام 2011، أما المبحث الثاني فقد انتظم في إطار مناقشة المحددات المؤثرة في العلاقات العراقية– الكويتية بعد 2003، أما المبحث الثالث فقد ركز على دراسة وبحث إشكالية الملفات والقضايا الخلافية في انساق العلاقات العراقية– الكويتية.

المبحث الأول: ممكنات العمل الدبلوماسي ودوره في أخراج العراق من الفصل السابع وانعكاساتها على حل المشكلات الحدودية العراقية– الكويتية بعد العام 2011

نشأت الدبلوماسية في حقبة زمنية مبكرة بفعل حاجة الجماعات للتواصل والتفاهم سلوكياً واجتماعياً فرضته الحاجة إلى تبادل المنافع وتحقيق السلام، وظهرت عبر العصور علاقات دبلوماسية اختلفت في أشكالها إلا أنها تشابهت من حيث أهدافها ووسائلها والنتائج التي ترتبت عليها حتى انه لا يمكننا القول بأنه من التقاليد الدبلوماسية الحديثة ما يرجع إلى تلك التي عرفتها الإنسانية في عصورها السابقة[1].

فالدبلوماسية تعد أحدى أهم أدوات السياسية الخارجية للدولة، ويقصد بها فرع من السياسة الذي يعنى بالعلاقات بين الدول ويرعى المصالح الخارجية للدولة ويتفاوض باسمها مع الآخرين ويتابع تنفيذ الاتفاقيات وغيرها[2].

بعد العام 2003 ورث العراق الكثير من المشكلات التي تطلبت جهداً دبلوماسياً متميزاً يؤدي فيه التفاوض دوراً رئيساً، ذلك ان إي جهد دبلوماسي يتطلب القدرة على أن تتوافر مستلزمات مهارات التفاوض، إذ نجح العراق في إدارة فن التفاوض من خلال الاتفاقية العراقية– الأمريكية، فضلا عن إن المفاوض العراقي استطاع توظيف جهوده الدبلوماسية بشكل فاعل ومؤثر مما

أسهمت بالمحصلة في إخراج العراق من أحكام الفصل السابع والانتقال به إلى مرحلة جديدة قائمة على أساس تعزيز العلاقات مع دول المحيطين الإقليمي والدولي وفقاً لإحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق في 2003/4/9 سارعت القيادات السياسية إلى مخاطبة الأسرة الدولية بصيغة جديدة تعكس روح النظام السياسي العراقي الجديد وفق مبادئ ومنطلقات سياسته الخارجية الجديدة مع مراعاة مبادئ حسن الجوار والتزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسعيه لحل نزاعاته بالوسائل السلمية واحترام التزاماته الدولية، من خلال هذا السعي الحثيث استطاع الجهد الدبلوماسي العراقي من تحرير العراق من أطار العقوبات الدولية المفروضة عليه بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما بعد إصدار مجلس الأمن القرار المرقم 1483 في العام 2003 الذي انشأ بموجبه صندوق تنمية العراق وأنهى الرقابة الدولية وقلل من التعويضات العراقية التي تدفع إلى الكويت بنسبة 5%[3]. إلا انه بقي ينظر إلى العراق على انه من بلدان المخاطر الاستثمارية كونه لازال تحت طائلة الفصل السابع رغم تمتعه بفوائض اقتصادية كبيرة، بيد انه شهد انفتاحا إقليميا ضيقا على دول الجوار وبعض الدول الآسيوية لإشباع حاجات السوق المحلية العراقية وتعويض النقص الحاد من إنتاجه المحلي نتيجة إفرازات المرحلة السابقة[4].

واتساقا مع ذلك فقد حصلت الكثير من الزيارات المتكررة لمسئولين عراقيين إلى الكويت بعد العام 2003 بدءاً من مرحلة مجلس الحكم الانتقالي ومن ثم عهد حكومة إياد علاوي المؤقتة في العام 2004 وصولا إلى الحكومات المنتخبة بعد العام 2005، ومع ذلك لم تتحرك الملفات المتشابكة بين العراق والكويت بشكل ايجابي هذا من جانب، ومن جانب أخر فقد تحركت الدبلوماسية العراقية بشكل أوسع لاسيما في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما وقامت بتكثيف الجهود والاتصالات الدبلوماسية موضحة إن البلاد لم تعد كما كانت عليه في عهد النظام السابق فهناك منجزات تحققت على جميع المستويات لا ينبغي تجاهلها ومن

الضروري التأكيد عليها في أطار تعزيز تدابير بناء الثقة مابين العراق والكويت وحل المشكلات العالقة ما بينهما[5].

ومما أثار حفيظة العراقيين طيلة المرحلة الماضية إن الكويت رفضت رسمياً إغلاق ملف التعويضات التي يدفعها العراق بنسبة 5% من عائداته النفطية، كما رفضت نقل باقي الملفات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن إلى الفصل السادس في إطار العلاقات الثنائية بعد أن قدم العراق طلبا رسمياً إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص ليتسنى له الخروج من أحكام الفصل السابع، لاسيما إن كلا الدولتين تبادلا التمثيل الدبلوماسي على مستويات السفارات، لكن اعتراض الكويت على خروج العراق من طائلة الفصل السابع وعدم قبول شطب أو تخفيض التعويضات التي تقدر بأكثر من 20 مليار دولار أدى إلى توترات دورية في انساق العلاقات العراقية– الكويتية[6].

وعليه فقد استمرت السياسة الخارجية العراقية في جهودها لإقناع مجلس الأمن لإخراج العراق من الفصل السابع مؤكدين التزام العراق بجميع قرارات الأمم المتحدة وانه لم يعد يشكل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة، فضلا عن إمكانية تخفيض النسبة المخصصة للتعويضات إلى 1% من عائدات النفط العراقي[7].

في 2008/12/23 صوت مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم (1959) وهذا القرار يعد أقراراً من الأسرة الدولية بأن العراق لم يعد يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين ولكنه أبقى العراق تحت طائلة التزامات الفصل السابع حتى نهاية العام 2009[8].

وفي 12 كانون الثاني العام 2011 ولأول مرة بعد مرحلة التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد العام 2003 زار وفد كويتي رفيع المستوى بغداد برئاسة رئيس الوزراء الكويتي ونائبه ووزير خارجيته محمد صباح سالم الصباح والوفد المرافق لهما، وقد صرح كل من رئيس الوزراء ونائبه بان المرحلة السابقة انتهت ونحن الآن في أطار مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وإذا

كانت هناك صعوبات تواجهنا علينا أن نحلها بالطرق السلمية، وأكدا على إن البلدين قررا عقد اجتماعات ثنائية مشتركة على أعلى المستويات بعد القمة العربية التي عقدت في بغداد العام 2012 لإنهاء الملفات العالقة بينهما، وذكرا إن الملفات العالقة بين العراق والكويت هي القضية الأبرز التي تقف عائقا أما خروج العراق بشكل كامل من وصاية الفصل السابع، وأكدا إن هذه الزيارة هي في غاية الأهمية وهي ليست بروتوكولية فقط بل تشمل أيضا مناقشة قضايا أساسية وان الجانبان اتخذا قرارا بتذليل جميع العقبات التي تقف كابحاً أمام تطور العلاقات الثنائية حفاظا على امن واستقرار بلديهما[9].

وفي المقابل زار الكويت نهاية شهر آذار العام 2011 رئيس الوزراء الأسبق نوري كامل المالكي وأجرى لقاء مع أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح كما بدأت مباحثات عراقية – كويتية مهمة برئاسة وزيري خارجية البلدين لبحث ملفات التعويضات والديون العراقية للكويت، وترسيم الحدود البرية وتنظيم الملاحة، فضلا عن قضايا الأسرى والمفقودين ومشكلة الخطوط الجوية العراقية، و الحقول النفطية الحدودية لاسيما حقل الرتقة، وسفوان الحدودين، كذلك مناقشة سبل منع التجاوزات البحرية من قبل الصيادين وتنظيم الملاحة في خور عبد الله والمزارع العراقية على الحدود الكويتية[10].

المبحث الثاني المحددات المؤثرة في العلاقات العراقية– الكويتية بعد 2003

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية

يشكل الموقع الجغرافي دوراً مهما في حياة الدولة وأمنها، فهو لا يسهم في توجيه السياسة الخارجية فحسب وإنما يسهم أيضا في تراكيب هياكلها الاجتماعية وتحديد قوالب أنظمتها السياسية وسمات أنشطتها الاقتصادية، إذ ينظر الجغرافيون إلى موقع الدولة من جانبين أولهما: الثابت وفق معطيات الخصائص المكانية الذي يعبر عنه بخطوط الطول ودوائر العرض، أما الجانب المتغير يركز على دراسة علاقة الدولة بجغرافيتها ومراكز الثقل المؤثرة في أدارة توازنات القوى الدولية وانساق تفاعلاتها على جميع المستويات الأخرى[11].

يمتاز العراق بامتلاكه منفذا استراتيجيا حيوياً، نظراً لقربه من مصادر الطاقة ومسارات نقلها البرية والبحرية عبر إطلالته على الخليج العربي التي يبلغ طولها 55،56 كم إذا ما خذنا بنظر الاعتبار هذه الإطلالة البحرية الضيقة والطبيعة الخاصة لممرات الخليج العربي لاسيما مضيق هرمز الذي يتصف بمحدودية اتساعه مع أشراف إيران شرقا عليه، لذا يتبين لنا إن العراق يعاني من محدودية الإطلالة البحرية، وقد يترتب على ضيق البحر الإقليمي للعراق والمنطقة المتاخمة له صعوبات عدة أهمها صعوبة تحديد الحدود الخارجية لإطلالته البحرية بسبب تداخله مع البحر الإقليمي الإيراني والكويتي مع إشراف ساحليهما على الساحل العراقي[12].

إن محور عملية البناء السياسي لدراسة تأثيرات الجغرافية التي تنصب أساسا على مركز الدولة المحوري في الإقليم الجيوبوليتيكي وما تمتلكه من إمكانيات إستراتيجية تجعلها تؤثر في تحركات وسياسات القوى الدولة الراغبة في تحقيق مقومات التفوق الجيوستراتيجي في الإقليم الحيوية ولاسيما اقليم الخليج العربي، كما ان الدولة التي تتمتع بالمقوم الجيوستراتيجي تصبح مركزا للاستقطاب ومحوراً للجذب للقوى الإقليمية والدولية الساعية لإيجاد مكانه لها[13].

وبناءا على ذلك اكتسب العراق أهمية قصوى في منظور القوى العظمى نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي الحيوي، لذلك فأن العراق بمقوماته البشرية والحضارية والجغرافية والاقتصادية كان عاملاً حاسما في الكثير من التوازنات الإقليمية الدولية حتى أصبح محط اهتمام وتنافس القوى الدولية ووضع على قمة اهتمامات استراتيجيات القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[14].

أما العراق والكويت فلم يكن لهما حدود سياسية وجغرافية قبل الحرب العالمية الأولى فقد كانت الدولتان جزءا من الأراضي العثمانية وان الكويت كانت جزءا من الأراضي العراقية وتابعة إداريا لولاية البصرة ، إذ ان بريطانيا لم ترسم حدوداً بين العراق والكويت، لاسيما ان اقتطاع الكويت من العراق والدولة العثمانية لم يتم بعد سقوط الدولة العثمانية ونهاية الحرب العالمية الاولى بل وفقاً لمعاهدة الحماية عام 1899، مما أدى إلى مرور البلدين بمنحيات سلبية عديدة

وحدثت أزمات جغرافية متعددة انعكست سلبا على انساق العلاقات العراقية– الكويتية لاحقا[15]، لاسيما إن الحدود التي تربط بين الدول المتجاورة تؤثر بصورة كبيرة على بدائل التطور والتفاعل السياسي للدولة ويكون تفاعل الدول المتجاورة انعكاسا لتحقيق المصالح المشتركة التي تتأثر بأحجام بعضها وعدد سكانها سواء أكانت مكتظة أم قليلة الكثافة السكانية أم من حيث قياس مفاعيل فرضية إدراك الذات بالنسبة للدولة[16]، فضلا عن انه إذا كانت هناك علاقات حسن الجوار بين الدول التي تربطهم حدود مشتركة فأن ذلك يعد ميزة ايجابية في أطار علاقاتها أما إذا حدث العكس فنجد إن الصراع يحل بينها بدلا من مخرجات العلاقات التعاونية ما بينهما[17]، كما إن الواقع الديموغرافي للعراق يشير إلى انه لم يتبنى لحد الآن سياسية سكانية فاعلة اذ يتوقع انه سوف يظل خارج نطاق الهبة السكانية اي التحول الديموغرافي في السكان نتيجة عدم انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل السكان في سن العمل اي الفئة العمرية النشطة المجموعة الأكبر إي إن معدل السكان النشطين اقتصاديا في الفئة من 15–64 يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الأخرى[18]ولعل موقع العراق الجغرافي كان له الأثر الأكبر في التأثير على التركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي فقد كشفت الدراسات الاجتماعية الحديثة إن العراق يحتوي على جماعات أثنية ودينية عدة وهذا يدل على ان العراقيين لم يكونوا شعبا متجانسا أو جماعة سياسية واحدة؛ لأنه يضم العراق بين نظامين متناقضين من القيم الاجتماعية قيم البداوة الآتية من الصحراء المجاورة للعراق، وقيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضاري القديم[19]، وعليه فان التنوع الديموغرافي في العراق له سمتان احدهما ايجابية تكمن في ان التنوع يعد مظهرا من مظاهر الحضارة الإنسانية وهذا يمثل عنصر قوة بحد ذاته للدولة العراقية، في حين إن السمة السلبية تتمثل في إن التنوع يمكن أن يكون فجوة تؤدى إلى تفتيت أواصر الدولة وتفكيكها إلى كانتونات متناحرة فيما بينها مما يؤدى إلى إضعاف النسيج الاجتماعي والديموغرافي للمجتمع العراقي ويسهم في توليد

مشكلات مستدامة داخل انساق بنائه الداخلي والإقليمي لاسيما في إطار علاقاته الاجتماعية مع دول الجوار الإقليمي، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في المبحث الثالث.

وعليه فان فلسفة الجغرافية السياسية توضح لنا انه كلما زادت عدد الدول المتجاورة زادت احتمالية ظهور المشاكل في المستقبل، وهذا ينطبق على حالة العراق الذي ورث تركة من المشاكل الحدودية الكثيرة مع الدول المجاورة له ولاسيما الكويت، واستمرت تأثيراتها لمرحلة ما بعد العام 2003 والتي كانت لها إسقاطات سلبية على طبيعة رسم مسارات السياسة الخارجية العراقية وخصوصية الأداء الدبلوماسي المتكامل في بلورة نماذج لعلاقات تعاونية مع دول الجوار الإقليمي.

المطلب الثاني:المحددات الاقتصادية

إن العامل الاقتصادي يضطلع بأداء دوراً كبيراً في تحديد قوة الدولة ومركزها وينعكس على نوعية سلوكها السياسي الخارجي وانساق علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، فالدولة التي لا تمتلك مواردا وإمكانيات اقتصادية من الصعوبة بمكان أن تكون مؤثرة في صياغة تفاعلات علاقاتها بشكل مؤثر في محصلة قدرة الطرف الاخر، وبالمقابل تتعزز قدرات دولة ما كلما كانت تمتلك مواردا تساعدها في تعضيد وتحقيق أهدافها الخارجية[20]، وفي السياق ذاته يطرح المفكر روبرت دال فكرة مفادها: انه من الصعوبة بمكان فصل السياسة عن الاقتصاد فهما متلازمان أحداهما يكمل الأخر، لاسيما إن السياسة في جوهرها الحكمة والتصرف الحكيم لتحقيق تطور المجتمع من خلال إدارة شؤونه بشكل يتماشى مع متطلبات الدولة والفرد المادية الأساسية، فالسياسة هي القدرة على التكيف مع معطيات الواقع وفن الممكن من حيث الاقتصاد الملائم الذي يحقق الممكنات الأساسية للتكيف لتحقيق التناغم مابين السياسة والاقتصاد في تعضيد قدرات الدولة وتعزيز مكانتها في أطار علاقاتها مع الدول الأخرى[21].

إن العامل الاقتصادي له دور مهم في إطار العلاقات الدولية، إذ كانت الموارد والأهداف الاقتصادية عنصراً مهما من عناصر الصراع الدولي، كما يعد العامل الاقتصادي العنصر

الأساس لتعزيز مقومات قدرات الدولة، فالقدرة الاقتصادية هي صمام الأمان، فإذا كانت الدولة متعافية اقتصاديا انعكس ذلك على سياستها الدولية والإقليمية بالإيجاب في حالتي السلم والصراع، وأما إذا كانت تعاني اختلالا في بنيتها الاقتصادية فأن ذلك ينعكس بالسلب على العوامل الداخلية والخارجية الحاكمة لانساق العلاقات على مستوى البيئتين الإقليمية والدولية[22].

على صعيد العلاقات مابين العراق والكويت ففي عام 2011 وخلال اجتماع مشترك ما بينهما انبثقت لجان وزارية مشتركة كان الهدف منها تطوير مجالات العلاقات الاقتصادية مابين البلدين، ولعل ابرز تلك اللجان لجنة النفط، لجنة الجوية التي تعنى بالخدمات الجوية، ولجنة إدارة الحقول المشتركة وحرية الملاحة، إذ توصل الجانبين إلى حلول مفادها إسقاط الدعاوى التي رفعتها الكويت على الخطوط الجوية العراقية مقابل 500 مليون دولار كتعويض لشركة الخطوط الجوية الكويتية اثر ما تعرضت له من تخريب أثناء الاحتلال العراقي للكويت[23]إذ ذكر اقتصاديون كويتيون إن تلك الاتفاقية قد تفتح مجالات ايجابية بين البلدين بعد أكثر من عقدين من الزمن، ومن ناحية تنظيم الملاحة بين البلدين الذي يعد ذا أهمية اقتصادية كبيرة فقد توصلت الحكومتان العراقية والكويتية إلى تنظيم الملاحة في خور عبد الله الذي يعد ممراً ملاحيا مهما للبلدين بحسب ما ورد في قرار مجلس الأمن المرقم 833 للعام 1993 وقد تم الاتفاق على الإدارة المشتركة للممر الملاحي[24].

أما ما يخص قطاع الطاقة فان التعاون بين البلدين قد ازداد على الرغم من بعض من بروز بعض الإشكاليات لمرحلة ما بعد العام 2003، فقد تمثلت فرص التعاون في مجال تطوير واستغلال الحقول المشتركة والحقول الأخرى داخل العراق، فقد أعلن وزير النفط العراقي السابق ثامر الغضبان عن تشكيل لجان نفطية مشتركة مع الكويت لفتح آفاق جديدة لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، بما يسهم في تطوير الحقول المشتركة وإمداد الكويت للعراق بالوقود وتدريب عمال القطاع النفطي في العراق على إخماد الحرائق النفطية، فضلا عن تنظيم الإنتاج في حقل الرميلة المشترك سواء من خلال لجان دولية أو عمليات مشتركة بين الجانبين وتم اختيار الشركة البريطانية A.R.C لتحديد أفضل السبل لاستثمار الحقول من خلال دراسة احتياطي النفط في

المناطق الحدودية بن البلدين وتقديم الآليات الفنية والقانونية للاستثمارات بما يضمن حق البلدين فيها وقد شملت الدراسة آنذاك حقل الرميلة، حقل صفوان العبدلي، وحقل الرتقة[25]. ومن جانب أخر فقد طرحت الكويت مشروعا لتعزيز مجالات التعاون مع العراق لاسيما في إطار إنشاء منطقة تجارية حرة بينهما على مساحة تقدر بأكثر من 24 ألف م2 وبمشاركة العديد من الشركات الكويتية والأجنبية وتحتوي على مناطق تخزين كبيرة ومداخل ومخارج للكمارك إلا إن العراق تحفظ على هذا المشروع لأسباب منها إن المشروع قد يضر بميناء الفاو الكبير مما أدى إلى بروز مجموعة من المعوقات التي حالت دون تنفيذه آنذاك[26].

وبعد العام 2014 عندما ازدادت العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش المتطرف تبرعت الكويت بـ 200 مليون دولار للتخفيف من معاناة الشعب العراقي، ومن جانب أخر في العام 2018 عقد في الكويت مؤتمر إعادة أعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في العراق، وقد تعهدت الدول المانحة وجهات أخرى بمنح العراق 30 مليار دولار في حين تعهدت الكويت بـ تقديم 2 مليار دولار منها مليار دولار كقروض من خلال الصندوق الكويتي للتنمية ومليار دولار استثمارات في العراق، وقد تركت تلك المبادرات انعكاسات ايجابية في تحسين مسارات العلاقات العراقية– الكويتية بعد العام 2018[27].

أما مسألة التعويضات فقد أثارت جدلا كبيرا مابين العراق والكويت نتيجة القرارات الصادرة من مجلس الأمن نتيجة احتلال الكويت ولعل أبرزها القرار 687 في العام 1991 الذي طالب العراق بدفع كافة التعويضات المالية عن الأضرار التي ألحقها العراق بالكويت والدول المتضررة من جراء احتلال الكويت، وبهذا الخصوص تلقى صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة طلبات تعويض من العراق تقدر بـ 368 مليار دولار وقدر منها ما في ذمة العراق لمصلحة الكويت بـ 39،2 مليار وذلك استناداً إلى أرقام الكويت المثبتة في صندوق التعويضات الاممي نتيجة احتلال الكويت[28].

وقد قدم العراق طلبات متكررة لإسقاط التعويضات أو تخفيضها بعد العام 2003 لكن من دون جدوى، وهذا يؤشر لنا ان الكويت اتخذت موقفاً من هذه المسألة ينص على ضرورة تعامل العراق مع مجلس الأمن وليس معها، كما إن التنازل عن التعويضات حصل على رفض السلطة التشريعية في الكويتية في مجلس الأمة الكويتي، إذ صرح عدد من النواب الكويتيين انه بدل تنازل الكويت عن تلك التعويضات كان الأولى بها أن تتنازل عن القروض المفروضة على الشعب الكويتي وأما الديون فأنها تختلف عن التعويضات فأن تلك الديون يمكن عدها نتيجة ما قدمته الكويت للنظام السابق جراء حربه مع إيران 1980–1988 والتي عدها النظام العراقي مساعدات أو منح والتي يمكن توصيفها حسب تقديرنا احد الأسباب المحفزة لاحتلال الكويت، إذ تقدر تلك الديون لمستحقة للكويت بحدود 13،2 مليار دولار من دون فوائد، وقد رفضت الكويت التنازل عن تلك الديون على الرغم من إن هناك توافقا رسميا على التنازل عن تلك الديون لكن هناك تيارات أخرى أخذت تطالب بسداد الديون، على سبيل المثال السلطة التشريعية الكويتية اعترضت على إعفاء العراق من الديون المستحقة وذهب النواب الكويتيين إلى القول: إن ذلك البلد الغني والمقتدر عليه رد أموال الشعب الكويتي وبقيت الكويت متمسكة بتسديد الديون المستحقة على عكس نادي باريس الذي أضطلع بدور مهم في إطفاء 80% من ديونه المترتبة له بذمة العراق في العام 2004[29].

هذه الأمور والإشكاليات التي تم استعرضاها في المطلب الثاني الخاص بمناقشة المحددات الاقتصادية المؤثرة في انساق العلاقات العراقية – الكويتية كان لها الأثر الكبير في صياغة أنماط العلاقات المستقبلية مابين الجانبين وتشكيل خصوصية معادلة قوى الجذب والتنافر في ثنائية هذه العلاقات سواء أكانت سلبا أم إيجابا.

المطلب الثالث: المحددات السياسية الأمنية:

يعد شكل النظام السياسي إحدى المؤشرات المهمة في صياغة انساق العلاقات ونوعية السلوك السياسي الخارجي، فالنظام السياسي في العراق بعد العام 2003 ورث عن سابقه كما هائلاً من المشاكل والأكلاف الباهظة لاسيما على الصعيد الخارجي والذي تمثل بنتائج الحروب

مع دول الجوار الجغرافي مثل الكويت وإيران، وحروب الخليج الثانية والثالثة وما نجم عنها من خسائر مادية ومعنوية على مستوى استنزاف وتدمير القدرات الاقتصادية العراقية وتراجع السمعة الدولية للعراق آنذاك، فضلا عن تداعيات الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بموجب القرارات الأممية الناجمة عن احتلال الكويت[30].

إن النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 أصبح قائما على أسس ديمقراطية وتعددية والذي استشعرت منه دول المحيط الإقليمي بأخطار محدقة بها، نتيجة إن اغلب أنظمتها السياسية ذات طابع استبدادي تسلطي لا تمت بأي صلة لمبادئ الديمقراطية، وهذا خلق للعراق تحديات ذات أبعاد سياسية وأمنية، فالدول الخليجية بشكل عام ترى إن بروز نظام سياسي جديد في العراق وتشكيل حكومة تضم قوى سياسية متنوعة ذات إيديولوجيات متعددة مع وجود تماسك للنظام السياسي يمثل إحدى المحددات لأنظمتها السياسية تزامنا مع الضغوطات الأمريكية على بعض دولها لتحقيق الإصلاح السياسي فيها، فضلا عن إن النظام السياسي في العراق مازال يعاني من وهن محدود في كيفية مواجهة أنماط التحديات الداخلية والخارجية مما انعكس على عملية بناء مؤسسات الدولة واليات علمها، إذ إن جميع الدول الإقليمية تدرك جيدا إن عملية الاستقرار السياسي والأمني في العراق سوف تنعكس إيجابا على الجوانب الاقتصادية والعسكرية والأمنية لاسيما إن العراق يمتلك موارد مهمة تؤهله للاكتساب المكانة الإقليمية المؤثرة والفاعلة في أطار بيئته الإقليمية[31].

ومن هنا فان المؤسسات الرسمية في أطار النظام السياسي العراقي قد تحقق مزايا ومنافع عدة للتأسيس علاقات خارجية ايجابية مع دول الجوار الجغرافي، لاسيما إن تلك المؤسسات الرسمية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بنوعية السلوك السياسي التي تنتهجه أو الذي تشارك في صياغته بشكل أو بأخر والذي يتبلور في إطار تحديد نوعية السلوك الرسمي للدولة وخصوصية العمل للحكومة العراقية حيال الوحدات الدولية والإقليمية لاسيما دول الجوار الجغرافي العراقي هذا من جانب، ومن جانب أخر فأن ضعف منهجيتها وغياب الرؤية الحقيقية لها وانتهاج رؤى مختلفة ومتقاطعة قد تؤدي إلى بناء مؤسسات ضعيفة تعيق عمل أحداها

الأخرى في أطار رسم أنساق سياسة خارجية متماسكة حيال دول الجوار الجغرافي والتي تؤدي بالمحصلة إلى إنتاج علاقات متكاملة معها تسهم في معالجة إشكالية القضايا العالقة في نسقية تلك العلاقات ولاسيما مع الكويت والتي سوف نأتي على تحليل خصوصية تلك الملفات والقضايا ومدى تأثيرها على طبيعة العلاقات الناظمة مابين الجانبية لمرحلة ما بعد العام 2011[32].

كما إن العراق يواجه محددات أساسية داخلية تكتسب ابعاداً امنية في إطار رسم وتنفيذ سياسته الخارجية حيال دول المحيط الإقليمي وهذه المحددات نابعة في جزء منها من تأثير الفواعل غير الرسمية لاسيما الأحزاب السياسية وطبيعة الخطاب السياسي المتمخض عن طبيعة العلاقات البينية فيما بينها، وجماعات الضغط النخبوية، ووسائل الإعلام، والرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني ، هذه بطبيعة الحال قد تساهم في دعم ممكنات السلوك السياسي الخارجي العراقي حيال دول الجوار الإقليمي وتؤدي دوراً ايجابيا في بناء علاقات سلمية مع الدول الخليجية تراعي المصالح والأهداف المتبادلة لجميع الأطراف وقد تكون عامل استقطاب وتنافر سلبي في التأثير على طبيعة الأنساق الحاكمة للعلاقات الخليجية– العراقية ولاسيما مع الكويت[33]، وهذا ما سوف نركز على مناقشته وتحليله بشكل واف في المبحث الثالث من بحثنا.

المبحث الثالث إشكالية الملفات والقضايا الخلافية في انساق العلاقات العراقية– الكويتية

بعد قيام النظام العراقي السابق بغزو الكويت في 2 أب العام 1990، صدرت سلسلة من القرارات الأممية مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ذو العلاقة بتطبيق إجراءات المنع والقمع في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال بهما، وأصبح العراق تحت طائلة عقوبات دولية اقتصادية وسياسية وعسكرية مما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية مابين العراق في أطار بروز إشكاليات وملفات معقدة لاسيما مشكلة الحدود البرية والبحرية والحقول النفطية المشتركة[34]، وبعد العام 2003 بعد تغيير النظام العراقي السابق واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت وتأكيد الكويت على أهمية بناء علاقات ايجابية وبناءة مع العراق ألا أن هناك عدد من الملفات والقضايا العالقة والت أثرت بشكل ملحوظ على نسقية العلاقات الثنائية والتي كرست معادلة الاستقطاب والتجاذب والتنافر في أطار العلاقات تارة سلبا وأخرى

إيجابا[35]، ومن هنا سوف نركز على دراسة وتحليل أبرزها وكيف تؤثر على مستقبل العلاقات العراقية– الكويتية.

المطلب الأول: ترسيم الحدود البرية– البحرية وأثرها على واقع العلاقات العراقية– الكويتية

تعد قضية ترسيم الحدود العراقية الكويتية من أصعب القضايا التي لم يتم الاتفاق على حلها بين الطرفين، إذ كان أول ترسيم للحدود عام 1993 الذي صدر بقرار دولي من مجلس الأمن إي القرار 833 ومفاده: ترسيم الحدود بين العراق والكويت والذي نص على ترسيم الحدود حيث يتم تشكيل لجنة دولية للقيام بذلك الأمر الذي رفضه النظام السابق في بداية الأمر إلا انه وافق عليه لاحقا عام 1994؛ بسبب الضغوط الدولية والظروف الاستثنائية مما أدى إلى اقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي العراقية من ناحيتي سفوان وأم قصر فضلا عن تقليص حدود الجرف القاري الإقليمي.

إن قضية ترسيم الحدود العراقية– الكويتية والمواقف المتصلبة شكلت بداية لازمة جديدة يمكن إن تتصاعد وتنفجر في إي وقت لاسيما بعد بروز أزمة أراضي في مدينة أم قصر واقتطاعها من قبل الجانب الكويتي مؤخراً، وقد تجلت مواقف الجانب الصراع السياسي من خلال مطالبة السياسة العراقيين بإعادة الأراضي العراقية التي استولت عليها الكويت بحجة أنها أراضي كويتية وإعطاء العراق منفذا بحريا لإنعاش اقتصاد إذ صعدت هذه الدعوات من خلال تعبئة الشارع العراقي لدعمها من قبل الأحزاب العراقية[36].

وبعد ذلك حدثت تطورات جعلت أزمة ترسيم الحدود تبرز من جديد في ثنائية العلاقات العراقية – الكويتية، فكانت أول أزمة بعد العام 2003 عندما اقترح عضو في المؤتمر الوطني العراقي مضر شوكت استئجار جزيرتي وربة وبوبيان الاستراتيجيين من الكويت لاستخدامها كمنافذ بحرية للعراق، وقد تم نفي ذلك من قبل مجلس الحكم الانتقالي العراقي ومن قبل وزير الخارجية العراقية الأسبق هوشيار زيباري في كانون الثاني العام 2004 و الذي صرح قائلا:"

إن من يطرح مثل هذه الأفكار يهدف إلى إحداث توتر في انساق العلاقات العراقية– الكويتية في إطار مرحلتها الجديدة"[37].

وبناءا على ذلك سعت الكويت الى الاستفادة من معطيات هذا الترسيم بعد عام 2003 مستغلة الأحداث الداخلية التي يمر بها العراق فقامت في العام 2005 بإنشاء حاجز حديدي على الحدود مع العراق بحجة حماية أراضيها من الهجمات والأحداث التي شهدتها الساحة العراقية بعد العام 2005 وأقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الأمتار داخل الأراضي العراقية متجاوزة ترسيم الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة بين البلدين في العام 1993[38]، مما دفع أهالي تلك المناطق إلى هدم الحاجز الحديدي مؤكدين تجاوزه على أراضيهم ومنذ ذلك الوقت توالت الاتهامات بين الطرفين بما يؤكد إن العلاقات متأزمة حتى بعد العام 2003 واستمرت العلاقات تشوبها عدم الثقة بين الطرفين، وقد دفعت هذه الأحداث الطرفين العراقي والكويتي إلى إجراء مباحثات بشأن قضية ترسيم الحدود بينهما، لاسيما وان إجراءات الترسيم لم تستكمل بشكل نهائي سابقا وخلال المباحثات التي أجراها وكيل وزير الخارجية العراقية محمد الحاج حمود مع نظيره الكويتي خالد الجار الله توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص إذ وقع الطرفان بتاريخ 21 تشرين الثاني 2006 على اتفاق يتيح للكويت استكمال إجراءات الحاجز الحديدي على طول الحدود بين البلدين ودفع التعويضات للمتضررين العراقيين، كما اتفقا خلال المباحثات على استكمال كافة المتطلبات العملية لترسيم الحدود بشكل نهائي بين البلدين استنادا إلى قرار مجلس الأمن المرقم 833 العام 1993[39].

لكن بعد قيام السلطات الكويتية باحتجاز زوارق صيد عراقية واعتقال الصياديين بسبب دخولهم المياه الإقليمية بصورة غير قانونية، أعلنت الحكومة العراقية في تشرين الثاني العام 2010 عن الاتفاق مع الكويت على إنشاء منطقة عازلة بعرض 200 متر على كل من جانبي الحدود بينهما على أن تكون المنطقة خالية بشكل تام من إي أنشطة باستثناء شرطة الحدود المشتركة[40].

وفي الصدد ذاته وافقت الأمم المتحدة على طلب العراق والكويت بخصوص مشروع صيانة الحدود وتم إرسال بعثة تقييم ميدانية تضم ممثلين من الأمم المتحدة والحكومتين العراقية والكويتية إلى المنطقة الحدودية من 4-11 حزيران العام 2012. وفي 15 كانون الثاني العام 2013 بدأت أعمال الصيانة الميدانية تحت إشراف موظفي الأمم المتحدة التقنيين وتألفت أعمال الصيانة من إعادة جميع الدعامات الفرعية الحدودية والشواخص ولوحات المسح وأسماء البلدين إلى حالتها الأصلية فضلا عن إقامة دعامات أضافية وتم انجاز العمل بها في 28 آذار العام 2013[41].

وفي آذار عام 2013 احتجت الكويت لدى الأمم المتحدة عن استيائها من مظاهرة نظمها عراقيون اخذوا يرمون الحجارة على الكويت احتجاجا على اتفاق ترسيم الحدود واظهر ذلك حجم التوترات القائمة بين البلدين لمرحلة ما بعد العام 2003، فضلا عن بروز التوترات الحالية بسبب الحديث عن قيام الجانب الكويتي باقتطاع أراضي من مدينة أم قصر العراقية، مما أدى إلى استمرارية التوترات في انساق العلاقات العراقية الكويتية نتيجة بعض الممارسات الحدودية بين البلدين والتي أظهرت إن عدم تسوية القضايا الحدودية وترسيمها بين البلدين يمكن أن يؤدي إلى أزمة جديد بينهما[42].

أما فيما يخص استكمال تحديد الحدود البحرية بين البلدين فقد تم التأكيد على ضرورة استكمال تحديد هذه الحدود بين البلدين، وطلب الجانب العراقي تأجيل النظر في هذه المسالة لحين الانتهاء من بعض الأمور الفنية الخاصة بتحديد نقاط واضحة على الساحل العراقي، لاسيما إذا علمنا إن مجلس الأمن تبنى بموجب القرار 833 قرارات لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت وأقرت على إن الحدود العراقية- الكويتية تكون وفق الشكل الآتي[43]:

1-إن خط الحدود بين العراق والكويت سوف يكون خطا مستقيما من القطاعات التي تبلغ قرابة 2كم طولاً على وفق أحسن التقديرات لأي نقطة في الوادي اعتمادا على خط التالوك.

2-خط الحدود في نهاية الطرف الشمالي لوادي الباطن إلى نقطة جنوبي صفوان سيكون خطاً يسير على امتداد خط العرض المعتاد لهذه النقاط.

3-إن خط الحدودي من نقطة جنوب صفوان إلى نقطة جنوبي أم قصر يكون خطاً يصل بين النقاط.

4- ان خط الحدود من النقطة جنوبي أم قصر على الشاطئ سوف يتبع أدنى خط انحسار المياه في الموضع المقابل مباشرة لتقاطع خور الزبير وخور عبد الله.

5- اعتماد الرسم البياني المرقم 1253 التابع للأدميرالية البريطانية لتحديد خط الوسط في خور عبد الله والمواقع المبينة في الرسم.

6-اتصال الحدود في خط الوسط إلى نقطة التقاء الخورين هو اقصر خط بينهما وبناء عليه يحدد الخط الوسط من الإحداثيات.

إن موقف الجانب العراقي من قرار مجلس الأمن المرقم 833 للعام 1993 تبلور في اطر مضمون رسالة وزير الخارجية العراقية الأسبق محمد سعيد الصحاف إلى مجلس الأمن والتي أكد فيها على موقف الجانب العراقي انطلاقا من أن للعراق حقوق تاريخية في منطقة خور عبد الله وان حكام الكويت لم يمارسوا ملاحة ذات مضمون فيها، كم انه ليس من حق مجلس الأمن أن يفرض على دولة ما عضوا في أطار المنظمة الدولية تحديدا لحدودها؛ لأنه من اختصاص القانون الدولي، فضلا عن إن العراق انفق مليارات الدولارات خلال عشرات السنين لتأمين أعمال الكري وتوسيع وتحسين وصيانة قنوات الممرات المائية والملاحية الرئيسة والثانوية المؤدية إلى خور عبد الله والمارة فيها، فضلا عن كون قرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص ذات صفة سياسية صرفة فرضتها القوى المتحكمة في إطار مجلس الأمن[44].

المطلب الثاني: الحقول النفطية المشتركة في العلاقات العراقية- الكويتية:

تعد مسألة الحقول النفطية المشتركة على الحدود العراقية- الكويتية ضمن أطار القضايا الشائكة بين البلدين، إذ استغلت الكويت الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر بها العراق بعد

العام 2005 وانشغاله بأوضاعه الداخلية لصالحها[45]، لعل أهم الحقول النفطية المشتركة بين البلدين(الروضتين، بحرة، والصابرية)، وفي جنوب العراق تقع حقول الزبير والقرنة وجزيرة مجنون، وحقل الرتقة حسب التوصيف الكويتي من جانب وحقل الرميلة حسب التوصيف العراقي[46]، وتعد مسالة الاتفاق على الحقل الأخير من أهم صعوبات التعاون الطاقوي الذي تحدث عنه وزير النفط الكويتي السابق أحمد العبد الله الصباح في العام [47]2010، إذ أكد إن العراق والكويت توصلا إلى اتفاق أولي بشأن تقاسم حقول النفط الحدودية والسماح لشركة نفط عالمية بتطويرها[48]. لذا قرر العراق والكويت البدء في إطار مفاوضات لوضع القواعد القانونية والفنية للاستثمار وتوقيع عقد يعد الأول من نوعه مع شركة بريطانية لإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية وآلية العمل الخاص باستثمار الحقول النفطية المشتركة وتقديم التوصيات التي تتضمن اقتراح الخيارات المناسبة لإدارة تلك الحقول المشتركة[49]، وبالمقابل أوضح المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد ان الشركة البريطانية ستعد الدراسات الفنية للحقول الحدودية المنتجة للنفط وهي حقل سفوان– العبدلي، وحقل الرميلة– حقل الرتقة من اجل تنظيم واستغلال واستثمار تلك الحقول بما يحقق مصالح الطرفين، فضلا عن كونه يمثل خطوة متقدمة نحو إبرام اتفاقات جديدة تنظم الاستثمار والاستغلال الأمثل للحقول النفطية المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور[50].

المطلب الثالث: إشكالية اتفاقية خور عبد الله وميناء مبارك الكبير وأثرها في العلاقات العراقية– الكويتية.

أولاً: اتفاقية خور عبد الله:

إن خور عبد الله منطقة بحرية حدودية بين العراق والكويت يقع في الشمال الغربي لرأ س الخليج ويمتد بين شبه جزيرة الفاو العراقية وجزيرتي وربة وبوبيان الكويتية ويبلغ طوله 12 ميلا

بحريا ويتراوح عمق قاعه من 4–5 قامات بحرية وقد أثار العديد من الأزمات بين البلدين حتى عملت اللجنة التابعة للأمم المتحدة على رسم الحدود بين البلدين وبقي خور عبد الله عراقيا لمدة طويلة؛ لأنه النافذة البحرية التي يتم من خلالها الاستيراد والتصدير[51].

والتزم العراق بالقرار 833 للعام 1993 بشأن الحدود الدولية بين البلدين ولاسيما ما يتعلق بحق المرور للطرفين وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن عقد العراق والكويت اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله في العام 2013 لحل الخلافات الملاحية والبيئية وبما يحقق المصلحة المتبادلة للطرفين[52].

بيد انه وجهت العديد من الانتقادات للاتفاقية ولاسيما ما يشتمل على إسناد إدارة خور عبد الله مع العراق وهي تمتلك واجهة بحرية كبيرة بعد أن كانت الإدارة من حق العراق، وجاء في الاتفاقية إن السفن التي تدخل الخور ترفع علم بلدها دون العلم العراقي وكما هو معروف إن غالبية السفن تدخل إلى العراق من الخور بحكم محدودية إطلالته وبذلك لن تستطيع رفع علم العراق كما هو معروف وعليه تعد هذه المادة مخالفة لقرار مجلس الأمن 833 للعام 1993 الذي أعطى للعراق حق الملاحة وعلية لا يحق لأي مرشد كويتي على وفق الضوابط التدخل في شؤون السفن الداخلة إلى العراق ولا يحق للكويت إنزال العلم العراقي[53].

وجاء في الاتفاقية للكويت حق المشاركة مع العراق في الإرشاد الملاحي والمطالبة بأجور الإرشاد وأي خدمات أخرى، ان تلك الاتفاقية أثارت الأوساط السياسة والشعبية حول عدم جدوى الاتفاقية وعدم وجود ما يسوغ عقد مثل تلك الاتفاقية وعند مراجعة بنودها نجد أنها تصب في مصلحة الكويت لأنها أعطت لها حق التمدد على السواحل العراقية وان الأطراف الحكومية أيدت توقيعها[54]. فضلا عن إن إقرار ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله والصادر من مجلس الأمن جائر بحق العراق؛ لأنه لم يعتمد على خط التالوك بل اعتمد المسافات العرضية للقناة ولأنه مع ذلك قام بتقسيم الخور ووضع الملاحة بيد العراق ومن خلال ما تقدم نرى إن المشاكل

الحدودية شكلت مسارا للازمات الأساسية للعلاقات العراقية الكويتية وأثرت بشكل كبير في مساراتها المستقبلية[55].

ثانياً: المقتربات الجيوبوليتكية لميناء مبارك الكبير وتأثيراتها على العلاقات العراقية – الكويتية:

يعد ميناء مبارك من ناحية موقعه الجيوبوليتكي في رأس الممر المائي لميناء الفاو الكبير التحدي الأبرز للقوى السياسية العراقي؛ لأنه سوف يعرض الاقتصاد العراقي إلى مزيد من الاختناقات في ظل حالة الصراع على الموارد المائية[56]، ولعل من ابرز الآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء ميناء مبارك الكويتي على العراق هي:

1-إن تبعات بناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية يعد مخافة للقرار الدولي المرقم 833 للعام 1993، إذ إن الممر المائي العراقي سيكون ضمن المقتربات الجيوبوليتكية للميناء الكويتي وبناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار 833 مما سيقلل من أهمية الموانئ العراقية ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى مينائي أم قصر وخور الزبير ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير لايتمتع بمميزات جيوستراتيجية في أطار معطيات خصوصية البيئة الجغرافية [57].

2-إن دول إقليمية عديدة تعمل على إعاقة تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير لكونه سيؤثر على مصالحها الاقتصادية إذا ما تم إكمال منظومة الربط السككي باتجاه أوربا وهو ما يسمى بالقناة الجافة، مما سيكون له دور كبير في تغيير خارطة النقل البحري العالمية[58].

3- ان الكويت تحاول من خلال بناء ميناء مبارك إجهاض مشروع ميناء الفاو الكبير وجلب الاستثمارات والأموال الأجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلا بعائدية الجزيرة له[59].

4-في حالة تضييق الممر الملاحي في خور عبد الله المؤدي الى ميناء الفاو الكبير سوف يؤدي إلى إعاقة وصول السفن الكبيرة الى ميناء الفاو الكبير وفي هذه الحالة سوف يفقد مشروع ميناء الفاو الكبير جدواه الاقتصادية وذلك كونه مصمم ومجهز للتعامل مع السفن الكبيرة وان درجة تأثر الميناء بحجم السفن التي يتعامل معها يتناسب طرديا مع سعته ونوع وحجم معداته وتجهيزاته المستخدمة، وعليه فأن حصيلة التأثير الذي سوف يسببه ميناء مبارك على مستقبل عموم الموانئ العراقية يتمثل بالحيلولة دون تمكين العراق من تعزيز قدرة موانئه التنافسية سواء على المدى القريب او البعيد[60]، هذا من جانب ومن جانب اخر في حالة افتراض عدم تسبب ميناء مبارك في تضييق الممر الملاحي يعني ذلك إن إنشاءات الميناء ستكون بعيدة عن خط التالوك الذي يمثل أعمق ممر في قناة خور عبد الله وهو المسار التقليدي الذي تتخذه السفن المتجهة الى مينائي ام قصر وخور الزبير، فضلا عن إن وجود ممر ملاحي واحد في قناة خور عبد الله يعني ان كلا السفن المتجهة لموانئ العراق والمتجهة لميناء مبارك ستتخذ نفس ذلك الممر وهو ما لا يمكن لقناة خور عبد الله من استيعابه مما ينتج عن ذلك تزاحم واحتكاك مباشر فيما بينها لاسيما إن كلا الميناءين مصمم للتعامل مع السفن الكبيرة[61].

5-تحويل المحافظات الجنوبية العراقية إلى وضع اقتصادي يقترب من مستويات الفقر وذلك لان ميناء مبارك سوف يطل على المياه العراقية ولن يكون أمام الموانئ العراقية سوى ممر ملاحي لا يتجاوز 1000متر.

6-وجود ميناء مبارك بالقرب من مدخل خور عبد الله سوف يؤدى إلى إضعاف قدرة العراق على الوصول إلى المياه الدولية وذلك بسبب صعوبات في حركة البواخر الداخلة والخارجة من الموانى وعند اكتمال المشروع سيؤدي حتما إلى فقدان الموانى العراقية تعاملاتها الخارجية[62].

7-يساعد إنشاء ميناء مبارك في تحقيق السيطرة التامة مستقبلا على حقل السيبة الغازي وهو احد الحقول الستة الغازية في العراق ويقدر مخزونة بـ 1،1 مليار قدم مكعب وتصل امتداداته الى المنطقة الواقعة تحت الرقعة الجغرافية التي أنشى عليها ميناء مبارك الكبير، وان الحكومة

العراقية أحالت عقد الاستثمار على شركة Kuwait energy في عام 2005 وهو ذات العام الذي بدأت به الحكومة الكويتية وضع مخططات ميناء مبارك[63].

8-تهدف الكويت إلى الاستهداف ألاستباقي لمشروع القناة الجافة التي يهدف العراق إلى إنشاءها من خلال التموضع في البوابة الملاحية لمشروع الفاو الكبير والذي يهدف العراق من خلاله الى أن يكون بديلا لقناة السويس نظرا لمؤشرات الجدوى الاقتصادية ذات العلاقة بالوقت والإكلاف الاقتصادية[64].

9- إن مشروع ميناء مبارك لم يبعد في مخططاته عن ميناء أم قصر وارتكز في محاور عدة إلى مد خطوط السكك الحديدية صوب ميناء أم قصر وهذا يوضح حقيقة الرغبات الكويتية التي تهدف إلى الاستحواذ على كافة نشاطات النقل بشقيه البري والبحري بهدف تسهيل عملية نقل الترانزيت في الكويت وذلك يحقق مردودات مالية كبير لمصلحة الكويت لأنها تقع في وسط المثلث التجاري للنقل مع إيران والعراق[65].

10-إن إنشاء ميناء مبارك يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية التي تمنع قيام إي دولة من إجراء تغيرات على القنوات والممرات والأنهار وان كانت في أراضي تلك الدولة مادامت تعود بالإضرار على الدول الأخرى، لاسيما إن الأمم المتحدة عندما فرضت الحدود الحالية على العراق وضعت في حساباتها مشكلة الموانى العراقية وألزمت الكويت بالسماح للعراق بمرور السفن الذاهبة إلى موانئه في شمال خور عبد الله في المياه الإقليمية الكويتية دون إلزام العراق برفع العلم الكويتي أو دفع سوم مرور للكويت[66].

مما تقدم يمكن القول إن القضايا العالقة بين العراق والكويت ولاسيما مشكلة الحدود البرية والبحرية وميناء مبارك وتعقيداته وانعكاساته المستقبلية على طبيعة العلاقات مابين العراق والكويت تعد من القضايا الصعبة حاليا لما لها من نتائج مستقبلية قد تؤدي إلى الإضرار بطبيعة مسارات العلاقات الثنائية ما بينهما مما يستلزم توظيف الجهد الدبلوماسي التفاعلي مابين الجانبية

للوصول الى مخرجات ايجابية وعقلانية تسهم في ترشيد طبيعة السلوك السياسي الخارجي لكلا البلدين بما يحقق المصالح الأهداف المتبادلة في أطر البيئة الإقليمية في المستقبل المنظور، فضلا عن إمكانية معالجة التحديات الناجمة عن المشكلات الحدودية وإيجاد السبل الكفيلة لحلها والوصول إلى تسوية دبلوماسية تسهم في الاتقاء بمستوى العلاقات بين العراق والكويت لمواجهة التحديات المستقبلية في أطار البيئة الإقليمية الدولية.

الخاتمة والاستنتاجات:

في ختام بحثنا الموسوم بـ(دور الدبلوماسية في حل مشكلات الحدود العراقية– الكويتية بعد العام 2011) توصلت من خلال بحثنا الى مجموعة من الاستنتاجات:

إن السلوك الدبلوماسي تجاه الكويت اتسم بالتفاوت زمانيا ومكانيا، إذ نجد إن الدبلوماسية مرت بمراحل فتور وجمود عكست لنا واقع تراجع العلاقات العراقية– الكويتية، وفي مراحل أخرى نجد بان الجهد الدبلوماسي شهد تقدما نسبيا لاسيما بعد توظيف ممكنات الفعل السياسي الخارجي العراقي لإخراجه من التزامات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولحوار عبر القنوات الدبلوماسية مع الكويت، لذا فان السياسة الخارجية العراقية أخذت شكل التعاون والاتفاق مع الكويت من اجل ترسيخ سياسة التصالح والابتعاد عن سياسة المحاور وإتباع انساق علاقات متوازنة مع محيطه الإقليمي.

1–إن الحدود في منطقة الخليج العربي لم يتم رسمها في الماضي وكانت غير مستقرة ولم ترسم بشكلها الصحيح، إذ عملت بريطانيا على رسم الحدود العراقية الجنوبية بكل متعمد لمنع العراق من الحصول على إطلالة بحرية على الخليج.

2–إن توظيف الوسائل العسكرية لحل مشكلات الحدود العراقية– الكويتية لم تجلب إلا تعقيد للمشكلة بينهما.

3–إن وجود المصالح الدولية والإقليمية في الخليج والتحيز إلى الجانب الكويتي ساهم في تعقيد قضية الحدود العراقية الكويتية وفرض حدود لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي سابقا.

4-عملت الأمم المتحدة على فرض العديد من القرارات الملزمة للعراق سببت مساس بسيادته الوطنية وفرضت عليه اكلاف اقتصادية باهظة.

5-إن المعاهدات السابقة التي أعدها مجلس الأمن لم تشر صراحة إلى رسم الحدود البحرية التي أقرتها الأمم المتحدة في القرار 833 للعام 1993.

6-إن فرض الحدود على العراق في عام 1993 أدت إلى خنق العراق بحريا والتعدي على أراضيه البرية أهملت الأمم المتحدة الحقوق التاريخية للعراق في خور عبد الله.

7-على الرغم من توظيف سياسة الشك والتغيير الحذر من الجانب الكويتي وانشغال العراق بترتيب أوضاع الداخلية فان العلاقات بين البلدين شهدت تطورات ايجابية، فقد ساعدت زيارات المسؤولين على إعادة الثقة بينهما وتوظيف الدبلوماسية لحل المشكلات العالقة بينهما، فضلا عن عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم لإخراج العراق من التزامات أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

8-إن موقع ميناء مبارك الجيوبوليتكي الحالي قد يسبب في المستقبل ضررا كبيرا للعراق وذلك من خلال تضييق الممر الملاحي في قناة خور عبد الله، إذ سيكون هذا الممر مشتركا بين السفن الداخلة والخارجية من ميناء مبارك والموانئ العراقية.

9-إن مسألة تسوية الحدود بين العراق والكويت تعد من المشكلات المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات الثنائية مابين البلدين، ولا تزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة، الأمر الذي يستلزم توظيفاً لوسائل العمل الدبلوماسي للوصول إلى مخرجات ايجابية تصب في أطار تحقيق الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة لمصلحة الطرفين وفق منطق اللعبة غير الصفرية لإدارة نماذج العلاقات الدولية.

10-هناك عوامل داخلية وإقليمية ودولية أثرت على انساق السياسة الخارجية الدبلوماسية واستدامة زخم الجهد الدبلوماسي دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما الكويت فيما يتعلق بتسوية مشكلات الحدود البرية والبحرية، مما أدت إلى ضعف تراتبية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية، فضلا عن عدم وجود وحدة قرار ومواقف سياسية خارجية موحدة مما كان له تأثير سلبي على علاقات العراق مع دول الجوار الإقليمي.

11-إن الدبلوماسية العراقية تشهد تطوراً ملحوظا تجاه الدول الخليجية ولاسيما الكويت في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وذلك يتأتى من خلال عقد الاتفاقيات والتفاهمات المشتركة بينهما وتطوير سبل التعاون بما يشكل ضمانة للحفاظ على التوازن والاستقرار لمصلحة الطرفين بعيدا عن سياسة الاستقطاب والمحاور التي قد تؤدي إلى الإضرار بأنساق العلاقات العراقية الكويتية وهو الأكثر رجحاناً وفق المدى المستقبلي المتوسط.

المقترحات والتوصيات:

1-فهم خصوصية البيئة الاستراتيجية وطبيعة تفاعلاتها الديناميكية المعقدة غير سهلة الادراك والتشكيل وإعادة صياغة وتعريف الأولويات الجيوستراتيجية لمصلحة العراق بما يخدم أهدافه ومصالحه.

2-ضرورة إدراك صانع القرار السياسي العراقي إن السياسة الخارجية وأدواتها ليست نوايا وخطط منبثقة عن الدستور والبرامج الحكومية بل أنها سلوك وأفعال قائمة على توظيف أبعاد التعاون المتنوعة مع الدول الأخرى ولاسيما الكويت في اطار الادراك المتبادل لكيفية التأسيس لعلاقات سلمية تستند الى الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة.

3-التزام العراق بتسوية المسائل العالقة مع الكويت عن طريق التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

4-يجب أن يكون لتوظيف العامل الاقتصادي دور كبير في تعزيز العلاقات العراقية- الكويتية من خلال ترقية أطر الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة مابين الجانبين العراقي والكويتي.

5-أن يعمل العراق على دراسة ومراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة مع دول الجوار والتوقف عند نقاط الضعف والخلل واللجوء إلى المنظمات الدولية لإزالة إي إجحاف حيال الحقوق الوطنية السيادية العراقية.

6-يجب على القوى السياسية العراقية أن تكون على قدر عال من المسؤولية وعدم التصريح بأي رأي دون معرفة تامة وشاملة عن أبعاد الموضوع او المواقف التي من الممكن ان تسبب إضرارا بمصالح العراق وشعبه.

7-العمل على تطوير الموانئ العراقية وتحسين مقتربات الإطلالة البحرية للجانب العراقي في قناة خور عبد الله، والإسراع في تنفيذ مشروع الفاو الكبير بما يحقق خدمة لمصالح العراق الإستراتيجية ويسهم في توفير إطلالة بحرية للعراق تجاه منطقة الخليج العربي.

الهوامش:

(1)كمال عمر توفيق، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبين: دراسة تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1998، ص 17.

(2) محمد حافظ غانم، العلاقات الدولية العربية ،مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1963، ص ص 30-31

(3) محمد اياد عبد اللطيف، الفصل السابع لعبة الدول للخروج من طائلة نصر دبلوماسي عراقي، الموقع على الرابط الالكتروني www.kitabat.com.22/7/2023

(4) المصدر نفسه.

(5) سرحان غلام حسين، العلاقات العراقية- الكويتية وإشكالية الفصل السابع في علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لبيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 286.

(6) المصدر نفسه، ص 286

(7) اياد حلمي الجصاني، السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد(3257)، 2011/1/25، الموقع على الرابط الالكتروني www.ahewar.com, 26/7/2023

(8) مها ذياب العبيدي، العراق والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الموقع على الرابط الالكتروني

www.hamoudi.org, 28/7/2023

(9) سرحان غلام حسين، مصدر سبق ذكره، ص 288

(10)المصدر نفسه، ص 291.

(11) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1981، ص83

(12) صباح محمود محمد، الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، ط1، بغداد، 1986، ص ص 9-8.

(13) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 86-87.

(14) فكرت نامق عبد الفتاح، العراق في الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية، العدد(7)، السنة الثالثة، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية بغداد، 2007، ص 85.

(15) بشرى عبد الكاظم، خور عبد الله ودوره في التنافس الجيوبوليتكي بين العراق والكويت، مجلة الدراسات المستدامة، العدد(44) بغداد، 2019، ص 5.

(16) محمد محمود إبراهيم، الجغرافية السياسية، ط1 مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1998، ص 162

(17) عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 40

(18) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقديرات الديموغرافية والسكانية، تقرير الاقتصاد العراقي للعام 2008 بيت الحكمة بغداد 2009، ص 68.

(19) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة:)عفيف الرزاز)، المجلد 3، ط1، مكتبة الغدير، إيران، 2005، ص ص 31-33.

(20) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة:(نمير عباس مظفر)، ط2، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2005، ص ص 442-443.

(21) المصدر نفسه، ص ص 444-445

(22) روبرت غيلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 19

(23) احمد خضر عباس، نطاق العلاقات العراقية- الكويتية بعد عام 1990، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2019، ص 202. للمزيد من التفاصيل ينظر: وثيقة إسقاط الدعاوى والأحكام عن الخطوط الجوية العراقية 2012/3/14 ملحق رقم(1)

(24) المصدر نفسه، ص 203

(25) الجزيرة مباشر وكالات، العراق والكويت يتفقان على استثمار حقول النفط المشتركة، الموقع على الرابط الالكتروني https://mubasher.aljazeera.net/news/economy/5/8/2023ا

(26) فراقد داود سلمان، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام 2003، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، البصرة، 2021، ص 434.

(27) الصندوق الكويتي للتنمية، مؤتمر أعادة أعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في العراق، العدد(9)، 2018، ص ص 11-12.

(28) مالك دحام، لمياء محسن، العلاقات العراقية– الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد(52) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص ص 134–135.

(29) طلال زايد المرزوق، دور الأمم المتحدة في حل الملفات العالقة بين العراق والكويت 1991–2017، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، العدد(21) القاهرة، 2018، ص169.

(30) صباح نعاس شنافه، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد(51) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 121.

(31) عصام حاكم، شرعية النظام السياسي في أطار التحول الديمقراطي: العراق بعد عام 2003 أنموذجا، مركز الفرات، سوريا، 2019

(32) مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد(298) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 167

(33) زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003: الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 2018، ص 3.

(34) فراقد داود سلمان، العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام 2003 ، مجلة دراسات تاريخية العدد (23)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، البصرة، 2017، ص 425.

(35) محمد عبد الرحمن، الكويت المتغيرات السياسية في العراق 2003–2006 دراسات إقليمية، المجلد 5 العدد (12)، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، 2008، ص 12.

(36)مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والدولية، الكويت تستولي على اراضي عراقية مع سبق الاصرار والترصد: الموقع على الرابط الالكتروني: http://rawabetcenter.com,17/11/2023

(37) نقلا عن: جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي ط1 دار الجنان للنشر والتوزيع عمان 2016، ص 78.

(38) وسناء محمد إبراهيم، العلاقات العراقية– الكويتية بعد عام 2003 الحدود والوجود مجلة قضايا سياسية العددان (43–44)، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، 2016، ص 116

(39) العراق والكويت يوقعان اتفاقا بشان إقامة سياج حدودي، صحيفة الشرق الأوسط العدد 1022 في 2006/11/21، وكذلك ينظر محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص 19–20.

(40) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية– الكويتية: رؤى وتصورات مستقبلية، مجلة أراء حول الخليج العدد 85 ابو ظبي، 2011، ص 1255.

(41) وثيقة الأمم المتحدة 2013/6/12/ 2013/347

(42) الكويت تحتج لدى الأمم المتحدة على مظاهرة عراقية قرب الحدود، صحيفة لوسط، العدد 3840 في 2013/3/12

(43)غازي الربيعي، المنازعات الحدودية في ظل القانون الدولي: دراسة تطبيقية للنزاع الحدودي بين العراق والكويت، دار السنهوري ، بغداد، 2014، ص 198.

(44) وثيقة الأمم المتحدة 1993/6/8/ 25905

(45) وسناء محمد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 118

(46) جمال محمد امين، الصراع العراقي الكويتي في عام 1990-1991 وتداعياته، مجلة جامعة جرميان، المجلد 1 العدد 9 كلية العلوم الإنسانية جامعة حلبجة، العراق 2019، ص 397

(47) المصدر نفسه، ص 397

(48) وسناء محمد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 119

(49) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، بيت الحكمة بغداد، 2018، ص 92

(50) اتفاق بين العراق والكويت لتطوير حقول النفط المشتركة صحيفة العرب، العدد 11425 في 2019/8/1

(51) سوسن صبيح حمدان، الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 14 الجامعة المستنصرية بغداد، 2017، ص 107.

(52) محمود خليل وسهاد حسن، خروج العراق من الفصل السابع، مجلة العلوم القانونية العدد 3 بغداد 2017 ص 446

(53) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 110

(54) باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي الكويتي، مجلة قضايا سياسية العدد (41)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2016 ص 143.

(55) كاظم فنجان الحمامي، مبارك يزحف نحو العراق، الموقع على الرابط الالكتروني

http:// alhasso.com/Kadhim-Finjan.htm, 12/8/2023

(56) فيان احمد محمد، الأبعاد الجيوبوليتكية لميناء مبارك على العراق: تحليل جغرافي سياسي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26 العدد 1 كلية التربية للبنات جامعة بغداد، 2015، ص 168.

(57) محمد راضي جعفر، الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24 مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ، 2013، ص 17

(58) المصدر نفسه، ص 16

(59) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 1256

(60) جعفر عبد الأمير الحسيني، وهاشم مرزوك الشمري، تأثيرات إنشاء ميناء مبارك على مشروع ميناء الفاو الكبير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 30 الجامعة المستنصرية بغداد 2011، ص 20

(61) المصدر نفسه، ص 20

(62) مالك دحام متعب، لمياء محسن الكتاني، العلاقات العراقية الكويتية وإشكالية ميناء مبارك ، مصدر سبق ذكره، ص 134.-133

(63) سهام كامل الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية، مجلة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، 2012، ص 36.

(64) جمال الهنداوي، ميناء مبارك قد لا يكون كبير بما يكفي، الموقع على الرابط الالكتروني

www.ahewar.org. 12/8/2023

(65) كاظم فنجان الحمامي، الكويت تخنق الموانئ العراقية وتنفذ مشروعها البحري الاستفزازي، صحيفة صوت اليسار العراقي، الموقع على الرابط الالكتروني:

http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/ArabicWriter/KadumFijanHamamy01.htm, 22/8/2023

(66) مالك دحام ولمياء محسن الكناني، مصدر سبق ذكره، ص 134